اسهامات مخابر البحث في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية

– دراسة ميدانية بجامعة المسيلة –



مصباح جلاب [1*]، عبد الرزاق باللموشي [2*]

1 جامعة محمد بوضياف، المسيلة. الجزائر

2 جامعة حمه لخضر، الوادي . الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/10/15 تاريخ القبول للنشر: 2018/11/24 تاريخ النشر: 2018/12/20

ملخص:

يعتبر هدف التعليم العالي هو الرقي بالمنتوج العلمي من خلال مساهمة مختلف عناصر البحث المكونة للجامعة، ومن بين العناصر نجد مخابر البحث؛ لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تساهم به مخابر البحث العلمي في تحقيق أهداف التعليم العالي من خلال دراسة على عينة من الأساتذة المنخرطين في هذه المخابر بواسطة استقصاء رأيهم حول هذا الدور. وقد طرحت الدراسة السؤال التالي:إلى أي مدى ساهمت مخابر البحث في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية. وقد اتبعنا المنهج الوصفي، مستخدمين أداة لجمع المعلومات تمثلت في استمارة من 20 عبارة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- حقق مخبر البحث أهداف التعليم العالي.

2- طور مخبر البحث الأداء الأكاديمي للأستاذ. ومنه تحقق فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: اسهامات – مخابر الحث – البحث العلمي

Effects of research laboratories in the development of scientific research at the Algerian University

***Abstract*:**
The goal of higher education is to promote scientific output through the contribution of different elements of the research constituent of the university, among the elements we find research laboratories; Therefore, this study aimed to know the role of these laboratories in achieving the objectives of higher education. This study was conducted on a sample of the professors who are involved in these laboratories. The study raised the following question: To what extent did the research laboratories contribute to the development of scientific research at the Algerian university? We have followed the descriptive approach, using a questionnaire to collect data represented in a form of 20 items, and the study reached the following results:
1 - The research laboratory achieved the objectives of higher education.
2. The research laboratory developed the academic performance of the professor. From which the hypothesis of the study is achieved.
***Keywords*:** Effects Laboratories of induction - Scientific Research

* djellab.mosbah@yahoo.fr
* belamo73@hotmail.com

مقدمة:

يعتبر هدف التعليم العالي هو الرقي بالمنتوج العلمي من خلال مساهمة مختلف عناصر البحث المكونة للجامعة؛ سواء كانت لقاءات تقييمية دورية أو ملتقيات علمية أو ندوات أو بعثات أو تكوين متخصص، ومن بين العناصر المساهمة في تطوير المعرفة بصفة عامة نجد مخابر البحث؛ التي تعتبر مؤسسات تقع داخل الجامعات أو فروعها؛ هدفها استقطاب أكبر عدد من الباحثين سواء كانوا أساتذة أو طلبة دراسات عليا. وعليه لا يمكن حصر دور المخابر في النشاط داخل الجامعة بل التفتح على المكونات الاجتماعية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما لا الاستثمار في البحث العلمي وجلب التمويل من الشركاء الاجتماعيين من أجل تسيير مخططاته وأنشطته وبالتالي استفادة الجامعة ككل والتحرر من التمويل الداخلي. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على الدور الذي تساهم به هذه المخابر في تحقيق أهداف التعليم العالي؛ إذ تعتبر أهداف إنشاء المخابر أهم محطات تطوير البحث العلمي. وكذلك الإسهامات التي تؤدي إلى تطوير النواحي الأكاديمية للأستاذ. وهي دراسة على عينة من الأساتذة المنخرطين في هذه المخابر وذلك من خلال استقصاء رأيهم حول هذا الدور.

1- الإشكالية:

إن الهدف من الدراسة الجامعية هو التعليم والتكوين ونحن نعلم أنه من المستحيل أن يصبح كل طالب جامعي جزائري باحثا علميا بعد التخرج. ولهذا تعتبر 60% من الجامعات الجزائرية جامعات تعليمة لا يتعدى فيها البحث العلمي 30% من نشاطها، بينما بقية الجامعات الأخرى على غرار التعليم فنسبة البحث العلمي فيها يتعدى 05% من نشاطها. هذا التقسيم مكن الجامعات التدريسية من التركيز والإبداع في التعليم بينما حققت الجامعات المتخصصة في البحث - بالإضافة إلى تميزها في التعليم - نجاحات باهرة في الأبحاث أيضا (مهلو ، 2015)

فالجامعة بالإضافة إلى كونها كيان علمي يهتم بإعداد الكوادر العلمية والكفاءات والإطارات من الباحثين والخبراء هي الأخرى تساهم وبشكل كبير في أداء وظيفتها البحثية من خلال استغلال الطاقات البشرية والامكانيات المادية، سعيا لتحسين الأوضاع الاجتماعية والظروف الاقتصادية للمجتمع. ولهذا فقد تم في السنوات الأخيرة استحداث تنظيمات فرعية داخل التنظيم الأكبر منه والمتمثل في الجامعة، هذا التنظيم الذي يستوعب الكثير من الفاعلين الذي يسهرون على القيام بالوظيفة البحثية، وقد تمثلت هذه الهياكل أو التنظيمات في مخابر البحث العلمي.

إذ تعتبر مخابر البحث من التنظيمات الحديثة على مستوى الجامعات والتي لقيت قبولا كبيرا من طرف جميع الجامعات في جميع الدول سواء أكانت عربية أم أجنبية منها، والجزائر هي الأخرى أدركت بأنه من الضروري الاهتمام بالبحث العلمي خاصة على المستوى الجامعي منه، ولهذا تبنت هذه التنظيمات العملية، ولقيت في مدة وجيزة انتشارا واسعا لها في مختلف جامعات القطر الجزائري.

وتشتمل مخابر البحث العلمي على باحثين وفنيين مؤهلين للقيام بدورهم في انتاج البحوث العلمية النظرية والتطبيقية منها في جو تتوفر في الشروط الملائمة من امكانيات مادية و أخرى معنوية والتي من شأنها أن تفرز نتائج علمية مرغوبة ومسطرة مسبقا، لتضيف إلى الرصيد المعرفي شيئا جديدا يساهم في تكامل العلوم ، كما تسهر مخابر البحث على إعداد القادة من الباحثين وذلك بتدريبهم على الانجاز العلمي واكسابهم معارف ومهارات متنوعة وخبرات يتفاعل في سياقها الباحثين هذا ما يمكنهم من أداء وظيفتهم البحثية بكفاءة وفاعلية وبالتالي المساهمة في إنتاج معرفي يؤدي الى تحسين الأوضاع (عشوري،2015).

لذلك يعتبر مختبر البحث مكونا أساسيا من مكونات الجامعة سواء في أبحاث التنمية أو أبحاث التكوين. في ضوء احتياجات العمل الوطنية في مجال الموارد البشرية (المعلمين، الباحثين، المهندسين والتكنولوجيا)؛ وفي مجال موارد البحث (التنمية، التعليم، الخبرات والبحوث الأساسية والتطبيقية) يجب على مختبر البحث التابع للجامعة أن

يستفيد من الأدوات والإمكانيات البشرية، المادية والتنظيمية التي تمكنه من مواجهة التحديات الكبرى. وبالتالي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية.

- المساهمة في وضع مبادئ توجيهية لسياسية البحث في الجامعة.
- البحث عن أفضل الكفاءات من خلال تجنيد عقلاني ومتسق للموارد البشرية والمادية.
- تحديد الأقطاب الأساسية التي تتميز من خلالها الجامعة.
- تمكين صناع القرار والقطاع الصناعي من الاطلاع على التوجيه وأهداف البحث في الجامعة.
- تعزيز تضافر الجهود بين البحث في الجامعة وعالم الصناعة (جامعة هواري بومدين للعلوم والتكتولوجيا، 2019).

وعلية تتمحور إشكالية دراستنا في الإجابة على التساؤلات التالية:

إلى أي مدى ساهمت مخابر البحث في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية؟

وتندرج أسفله التساؤلات الجزئية التالية:

1- إلى أي مدى ساهمت مخابر البحث في تحقيق أهداف التعليم العالي؟

2- إلى أي مدى ساهمت مخابر البحث في تطوير الأداء الأكاديمي للأستاذ؟

2- فرضيات الدراسة:

تمثلت الفرضية العامة: تساهم مخابر البحث في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

وتندرج تحتها لفرضيات الجزئية:

1- يحقق مخبر البحث أهداف التعليم العالي.

2- يطور مخبر البحث من الأداء الأكاديمي للأستاذ.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التحقق مما يلي:

- مدى قيام المخبر بأدواره التي تأسس من أجلها.
- أن المخبر فعلا يساهم في تطوير البحث العلمي؛ من خلال الاندماج في تفعيل برامج التعليم العالي.
- أن المخبر فعلا يعود بالفائدة على الأستاذ الباحث؛ من خلال المساهمة في رقيه الأكاديمي.

5- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في القاء الضوء على العلاقة بين مخابر البحث وتطوير البحث العلمي، كون مخابر البحث أنشأت من أجل تطوير برامج التعليم العالي؛ الذي يعتبر البحث العلمي من المخرجات الأساسية لهذا التعليم. وكذلك التعرف على مدى استيعاب مخابر البحث لنشاطات الأساتذة وتلبية احتياجاتهم البحثية، ومدى مساهمتها في تطوير النواحي البحثية للباحثين المنخرطين ضمن هذه المخابر.

6- حدود الدراسة:

أجريت الدراسة في الفترة بين جوان وسبتمبر 2016،

7- مصطلحات الدراسة:

1- مخابر البحث:المخبر هو كيان لإجراء البحث العلمي يوجد على مستوى الجامعة، ويتكون من مجموعة باحثين مقسمين إلى فرق بحثية يترأسهم مسؤول يكون على مستوى كل فرقة، بالإضافة الى مسؤول على مستوى المخبر ككل والممثل في مدير المخبر.

2- البحث العلمي:هو مجموعة من العمليات المنظمة التي تتم داخل مخابر البحث الموجودة بالجامعة، ويسهر على القيام بهذه العمليات فريق من الباحثين باستخدام وسائل وأساليب مختلفة بغية الوصول إلى حقائق ومعارف علمية جديدة أو إثبات صحة معارف قائمة أو التعرف على وقائع المجتمع(مشحوق ،2012).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الجانب النظري:

1- نشأة مخابر البحث في الجامعة الجزائرية:

يشهد العالم اليوم تطورا تكنولوجيا سريعا وكبيرا في الوقت نفسه، نتيجة الحركية الكبيرة التي تشهدها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول. ولذلك بات من الضروري أن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائرية وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال، كما بات من الجلي مسايرة ركب الأمم المتقدمة تكنولوجيا للحد من الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين الدول المتقدمة وتلك التي هي في طور النمو.

لذلك أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العشرية الأخيرة اهتماما ملحوظا بقضية تطوير البحث العلمي؛ هذا الاهتمام بلورته مساعي مجموعة من المؤسسات الحكومية التابعة للوزارة الوصية عن البحث العلمي الرامية إلى تأطير وتطوير وتدعيم البحث العلمي وذلك من خلال تكفلها بـ:

1-فرق البحث الجامعين التي تعتمدها لجان التقييم الوطنية للبحث الجامعيCNEPRU.

2- اتفاقيات البرامج للتعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية التي تنظمها اللجنة المختلفة لتقييم المشاريع CMEP .

3- المشاريع الوطنية للبحث PNR .

4- مخابر البحث العلمي Labos de Recherches

ومنذ عقد الثمانينات انتشرت ظاهرة المخابر البحثية في جميع الدول العربية، والتي من بينها الجزائر حيث تم "إنشاء أول مختبر عام 1998 وذلك بمقتضى القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419هـ الموافق لـ 22 أوت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،-2002 1998(الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، 3). ولقد أنشئت هذه الأخيرة داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 244/99المؤرخ في 31أكتوبر 1999، المحدد لقواعد انشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره (دليلة فرشان، 2012). حيث تنص المادة 19 من القانون رقم 98-11 على ما يلي: تنشأ داخل مؤسسات التعلم والتكوين العاليين بعد أخذ رأي اللجنة القطاعية الدائمة، مخابر ومصالح بحث خاصة بالمؤسسة أو مشتركة، تتمتع بالاستقلال في التسيير والمراقبة المالية البعدية. وكان هذا القانون يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث.
- تحفيز عملية تثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

بحيث تم انطلاقا من سنة 2000 اعتماد وانشاء مخابر البحث العلمية بمختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن، والتي غطت مختلف التخصصات والميادين العلمية، وبهذا أصبحت هذه المخابر بمثابة الوحدة القاعدية للبحث الجامعي، والتي قربت محيط البحث من الأساتذة الجامعيين ما شجع في انضمام أعداد متزايدة من الأساتذة الجامعيين في مجال البحث بهذه المخابر. ولهذا تطور عدد المخابر المنشأة بالجامعة عبر مراحل؛ حيث تم سنة 2000 اعتماد 301 مخبر ليتزايد العدد سنة 2003 إلى 542 مخبر ليبلغ سنة 2009، 680 مخبر بحث علمي وارتفع عددها مع نهاية سنة 2010 إلى 804 مخبر بحث موزعة على الجامعات الجزائرية (عشوري، 2015، 31).

واستجابة لهذا الرهان جاء مشروع القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لاستكمال المخطط الخماسي (2008-2012) الذي استوجب حينها إعادة سن القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. كما جاء ذات المشروع التوجيهي ليحل محل القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن

القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008.

هذين القانونين اللذين تضمنا برنامجين خماسيين للبحث، في حين أن مشروع هذا القانون يرتكز على مبدأ التوجيه والمتابعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذ أن البحث مستلهم من مختلف المقترحات التنفيذية للبحث (اللجنة القطاعية وما بين القطاعات، والوكالات الموضوعاتية للبحث والمجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي). وهو ما يعني عدم التنصيص على المخططات الخماسية للبحث، في نص القانون وهو ما يعكس النظرة المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" للمجال التكنولوجي والبحث العلمي، والداعية إلى إدماج نظام البحث العلمي في منظومة التنمية الشاملة، أمام تحديات التقليص من التبعية الغذائية للخارج، وتعزيز تنافسية الإنتاج الوطني وتطوير الطاقات المتجددة، باعتبارها أمثلة عن المجالات التي يمكن فيها الباحثون الجزائريون المساهمة في بعث حركية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

إن ارتفاع أعداد الباحثين والأساتذة الباحثين، وفتح عديد مراكز البحث وإنشاء الوكالات والمؤسسات العمومية للبحث العلمي، إلى جانب إقرار العديد من البرامج الوطنية للبحث في شتى القطاعات، سيعطي دفعا للحركية التكنولوجية والتطوير العلمي ببلادنا، وهو ما ذهب إليه معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور الطاهر حجار، في اجتماعه مع اللجنة بتاريخ 14 جوان 2015 الذي عدد فيه مناقب التطور الهائل الذي أوجدته المنظومة السابقة للبحث، والنتائج المحققة بفعل اعتماد مخابر البحث الجديدة وتعدادها 1361 مخبرا (بما في ذلك مخابر البحث المشتركة ومخابر بحث مشاركة) والتي جندت 27584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه، وهي أرقام جد مرضية مقارنة بما كانت عليه في السابق.

إن الأداء المتميز والانسجام الملحوظ للنظام الوطني للبحث، أضفى على الحركية التكنولوجية والتطور العلمي ديناميكية خاصة، بمواءمة الأهداف العلمية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وتجنيد الأسرة العلمية وهيكلتها في إطار كيانات البحث التي أقرها القانون، إضافة إلى تحسين جهاز التمويل حسب الأهداف.

وبخصوص مشروع القانون فهو يتضمن 60 مادة موزعة على ثمانية (08) أبواب هي على التوالي:

- الباب الأول: مخصص للأحكام العامة، ويتضمن فصلين يتناولان تعريف المفاهيم الواردة في مشروع النص، وكذا أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الباب الثاني: يتطرق للبرمجة الوطنية لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الباب الثالث: يتناول تقييم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الباب الرابع: مخصص للتثمين والمصالح العلمية والتقنية.
- الباب الخامس: يتناول الإطار التنظيمي، ويتضمن خمسة (05) فصول مخصصة لهيئات التوجيه والإدارة، ومؤسسات الوساطة، وكيانات تنفيذ أنشطة البحث، ومؤسسات التثمين والابتكار والتحويل التكنولوجي، والشبكات ومصالح البحث المشتركة.
- الباب السادس: مخصص لتطوير الموارد البشرية.
- الباب السابع: يتناول الأحكام المالية.
- الباب الثامن: يتضمن الأحكام النهائية.

ويتضمن مشروع القانون جملة من التدابير التحفيزية المتمثلة في:

- تكريس آليات ترتيب البرامج الوطنية للبحث (PNR) حسب الأولويات، لتحقيق مواءمة أفضل للبرمجة مع الانشغالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا توضيح سيرورة برمجة نشاطات البحث.

- تكريس القواعد الرئيسية المشتركة لتقييم نشاطات البحث في مجمل التخصصات تكون بمثابة قواعد ملزمة لكل الأطراف، بما يسمح بإرساء الأساس التشريعي لنظام التقييم.

- تكريس مبدأ التمويل الأولي للمؤسسات الابتكارية، ودعم المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بنشاطات بحث - وتطوير (recherche – développement).

- إمكانية إحداث مراكز للابتكار والتحويل التكنولوجي، تكون بمثابة فضاءات لتشجيع التقارب مع المؤسسات الاقتصادية.

- فسح المجال أمام إمكانية إعداد أطروحات الدكتوراه في المؤسسة.

- ترقية تثمين نتائج البحث وإعادة الاعتبار للبحث في المؤسسة وتوطيد الروابط مع القطاع المهني.

- تكريس مبدأ إعادة تشكيل المجلس الوطني للتقييم، من خلال إشراك الشخصيات العلمية المستقلة، بغرض مطابقة تركيبة المجلس مع طبيعة هذه الهيئة التي تعتبر أداة خارجية لتقييم السياسة الوطنية للبحث.

- إمكانية إنشاء شبكات للبحث بهدف جلب الكفاءات واستيعابها وتجميع الموارد وتشجيع العمل الجماعي،

- تكريس استقلالية التسيير لهياكل البحث التابعة للمؤسسة الجامعية والمتمثلة في وحدة البحث، ومخبر البحث، وفريق البحث، وكذا هياكل البحث المختلطة والمشاركة،

- تشجيع التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين مؤسسات القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

- إشراك الإطارات التقنية لمختلف قطاعات النشاط في إنجاز أنشطة البحث، بصفة باحثين غير متفرغين.

- تطوير الوظائف المجاورة للنظام الوطني للبحث، من حيث الملاءمة والنجاعة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

وطبقا للمواد 19، 25، 38، 39، من النظام الداخلي للمجلس وبناء على الإحالة المؤرخة في 04 مارس 2015 من قبل السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني لمشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، عقدت اللجنة بتاريخ 20 أفريل 2015، اجتماعا، برئاسة الدكتور محجوب بدة، رئيس اللجنة، خصص لتقديم مشروع القانون من طرف ممثل الحكومة آنذاك وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد محمد مباركي، بحضور الوزير السابق المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيد ماحي خليل. وللإشارة فإنه على إثر التعديل الوزاري الذي أجراه السيد رئيس الجمهورية على الحكومة، استمعت اللجنة مرة أخرى إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار، الذي قدم عرضا مفصلا عن مشروع القانون، ضمنه الأهداف الكبرى والمتمثلة في:

- تشجيع المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة للمشاركة بشكل أكبر في البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي، وتقريب البحث العلمي من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم يتمثل في التثمين الاقتصادي للبحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الدولة للمؤسسة العمومية والخاصة، والانتداب المؤقت للباحثين الجامعيين لدى المؤسسات المبتكرة، وإنشاء مراكز ابتكار وتحويل تكنولوجي من أجل مرافقة هذه المؤسسات.

إن مشروع القانون التوجيهي المقترح، سيعزز من سلطة الباحثين على المستوى البحثي والتقييمي على حد سواء، فالاهتمام بتطوير البحث العلمي أملته مستجدات الساعة، كون العالم يتحول ويتحرك بسرعة فائقة، وأصبحت مسايرة عصر ما بعد الحداثة ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي الذي تعيشه المعمورة. والجزائر ليست بمنأى عن هذا التطور التكنولوجي، لذلك جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملاءمة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها الرافع الرئيسي للاقتصاد المبني على المعرفة (مشروع القانون التوجيهي، 2016).

2- مقاييس انشاء مخابر البحث العلمي:

المخبر هيئة بحث ملحقة لمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي سواء كانت جامعات أم مراكز للبحث العلمي وهي ملحقة أيضا بالمؤسسات العمومية الأخرى. فكرة إنشاء المخبر مستمدة من المرسوم التنفيذي 49/244 المؤرخ في 31أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر وتنظيمه وسيره. فحسب المادة 5 من المرسوم السالف الذكر يتم إنشاء مخبر البحث على أساس المقاييس التالية:

1- أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

2- حجم وديمومة البرنامج العلمي والتكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث.

3- أثر النتائج المنتظرة على تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية

4- نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة

في مجال التمويل يستفيد المخبر من الصندوق الوطني للبحث العلمي و من البراءات (حقوق الابتكارات) والمنشورات والهبات والوصايا. ويتمتع المخبر باستقلالية التسيير ويخضع للمراقبة المالية البعدية.

أما في مجال التنظيم، يشرف على المخبر مدير ومجلس علمي برأسه هذا الأخير يتكون من مسؤولي فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث.

فبهذا الإنجاز التشريعي الهام، إلى جانب نصوص تطبيقية أخرى لقانون التوجيه الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ،1998-2002نستطيع القول بأن البحث العلمي في الجزائر سيخطو خطوات جبارة تسمح له وللباحث بالابتعاد نهائيا عن المكانة القزمية التي احتلاها إلى حد الآن (نشرة إعلامية، 2000).

3- أنواع المخابر وتركيبته ومهامه:

1- أنواع المخابر: هناك نوعان من المخابر:

1-1- مخبر خاص في إطار إنجاز برنامج البحث بمؤسسة الإلحاق.

1-2- مخبر مشترك في إطار برنامج موحد بين مؤسستين أو أكثر.

2- تركيبة المخبر: يتكون المخبر من أربعة فرق بحث ، تتشكل كل فرقة من ثلاثة باحثين على الأقل، ويرأسها باحث من ذوي الرتب العليا، يسير المخبر مجلس يتكون من مسؤولي فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث.

3- مهام المخبر وأهدافه:

3-1- مهام المخبر:

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد.
- إنجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه.
- المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطاته.
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.
-المشاركة على مستواه، في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات، وتطوير ذلك.
-المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث.
-ترقية نتائج أبحاثه، ونشرها.
-جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه، ومعالجتها وتثمينها ، وتسهيل الاطلاع عليها.
-المشاركة في وضع شبكات بحث ملائمة.

3-2- أهداف المخبر: يسير المخبر وفق الأمور الآتية:

- تحديد الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتقني.

- المصادقة على التوجهات.

- تحديد المقاييس المتعلقة بتبني الأطر التنظيمية للبحث العلمي في مختلف مراحل تطوره وتثمينه.

- وفق التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية والتكنولوجيا، وتنسيق عملية تنفيذها وتقدير مدى تطبيقها

- وفق مهمة اللجنة في ترقية أعمال البحث والتنمية التكنولوجية للبرنامج أو البرامج الوطنية.

- برامج البحث والتنمية المقترحة من قبل اللجنة (عزوز،2012، 244)

4- اتجاهات البحث العلمي للمخابر:

مهما اختلفت المناهج فإن تحديد اتجاهات المشاريع العلمية تستجدي العودة إلى مضامينها، والعودة إلى المضامين تقوم بلا ريب على القراءة النقدية المتأنية لكل المراحل من الإشكال المطروح إلى طريقة المعالجة إلى النتائج المحققة،ومن هذه النتائج إلى الاستقراء النوعي للعلاقة التي تربطها بالواقع المدروس. ومن باب المقاربة وبالإسناد على مشاريع مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر يمكننا تقديم باختصار بعض العوامل الضاغطة لمراجعة نموذج تسيير مخابر البحث:

- بالرغم الزيادة المطردة لعدد مخابر البحث خلال هذه العشرية إلا أنه لم يرتبط بهذه الزيادة أداء كيفي متميز. فبحوث ودراسات مخابر البحث ما هي إلا مجرد تجميع شكلي لعدة مشاريع، ولجهود منفصلة عن بعضها البعض مع أن مواطن البحث والمعرفة الجديدة والاكتشاف يقع معظمه في نقاط تشابك بين مختلف التخصصات وبالمقابل تختار مواضيع أطروحات التخرج في الطور الثاني والثالث بعيدة عن الإشكاليات المطروحة للدراسة من قبل فرق ومخابر البحث.

- عدم وجود استراتيجية أو تخطيط يحدد الاحتياجات الأولية للمجتمع تبنى على أساسه المشاريع العلمية هذا ما جعل النشاط العلمي لمخابر البحث تبدو مجرد جهود مشتتة ومجزأة وفي اتجاهات مختلفة دون أي تراكم علمي واضح. زيادة على ذلك فإن هذه المشاريع لم تبنى بأي شكل من الأشكال على أساس التخصصات التي تفتح سنويا في إطار التكوين في الطور الثاني والثالث وهو ماثل في كافة الجامعات الجزائرية.

- إن كل فعل لا غاية له يذهب سدى و نظرا لعدم وضوح الأهداف التي أنشأت على أساسها مخابر البحث جعل هذه الأخيرة إلى أن تفتقر إلى رؤية مستقبلية واضحة، وإلى جعل فعلها مجرد نشاط خال من القصدية. هذا ما يفسر سطحية البحوث وعدم استثمارها لترقية الأداء الباحث في الجامعة الجزائرية ما حال دون تزويد طلبة الدراسات العليا بكل الدراسات والأبحاث التي أنجزت داخل المؤسسات الجامعية.

- عدم وجود إدارة فعالة تتكفل بتسيير مخابر البحث، تعتمد في تسييرها على استراتيجية لتفعيل دور المخابر. فأي مسيرة تغيير لا يمكنها أن تنطلق بداية واستمرارا إلا بالمشاركة المستلزمة من كل الأطراف الفاعلة فيها وعلى هذا فإن تحقيق جودة مخابر البحث و تحميلها نصيبا من مسؤولية تكوين طلبة الدراسات العليا لا بد وأن تتوازى وبصفة خاصة مع الاهتمام بتحقيق جودة الإدارة أو المصالح المسيرة لها من إداريين وصانعي القرار. إن واقع مصلحة تسيير مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر تفتقر لآليات وأساليب واضحة و مقننة توفر للباحث الجو العلمي الذي يساعده على إنجاح العملية الإبداعية، هذه المعطيات توضح لنا عدم إعطاء الأهمية للعنصر الإداري كأساس لتفعيل وتنشيط مخابر البحث.

- عدم تماشي اللوائح التنظيمية المتضمنة لكيفيات إنشاء و تسيير وتطوير مخابر البحث، وما يتطلبه السعي لإحراز التميز و الجودة، الأمر الذي أبعد مخابر البحث عن هدفها في استحداث الحراك التنموي المحلي والأخذ في عاتقها مهمة التكوين.

- عدم وجود قاعدة معلومات وبيانات تنشر فيها بحوث ودراسات مخابر البحث، فالبحث لا ينتهي بالإجابة عن أشكال فحسب و إنما منتهاه أن يستثمر في إنتاج معرفة أو تغيير واقع. و حتى تكون هذه المعرفة منتجة فإن الإنتاج المكتوب يساهم و بشكل كبير في تأسيس المعرفة و صناعتها كونه المرجعية التي يعتمد عليها في الحكم على نوعية التراكم المعرفي وإن كان ما نشر من مجلات علمية من قبل مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر إنتاجا ضئيلا فليس كل ما أنتج أخذ طريقه إلى النشر، وليس كل ما نشر عرف سبيله إلى توزيع واسع هذا ما يفسر عدم اطلاع طلبة الدراسات العليا على ما تم إنتاجه. إن ما تم استعراضه من ملاحظات حول واقع مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر ومن خلال ما تم رصده من سلبيات يدفعنا حتما إلى ضرورة تبني أو "اختراع" نموذج أو نماذج جديدة لتجويد أداء مخابر البحث وتفعيل دورها في إحداث التنمية المحلية (فرشان،2012، 113-116).

لقد أضحى من الأهمية بمكان، الاهتمام بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، بما لهما من ارتباط وثيق بالتعليم العالي وبالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، فهذه الأهمية والاهتمام هما وليدا التحولات السريعة التي يشهدها عالم اليوم، والتي لا مناص من مسايرتها والاستفادة منها.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1- دراسة مشحوق ابتسام (2012): بعنوان: "العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر". وقد طرحت التساؤل التالي: أي علاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر؟ وكانت الفرضية العامة كما يلي: هناك علاقة بين انشاء مخابر البحث وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر. أما الفرضيات الجزئية فكانتا كما يلي: 1- هناك علاقة ايجابية بين انشاء مخابر البحث وتطوير الإنتاج العلمي. 2- هناك فرق في الإنتاج العلمي للأساتذة. وقد هدفت الدراسة إلى - الوقوف على واقع الإنتاج العلمي بمخابر البحث العلمي بجامعة فرحات عباس بسطيف. – رصد العلاقة بين انشاء المخابر البحثية بالجامعة وتطوير الإنتاج العلمي.- محاولة دراسة الفرق بين الإنتاج العلمي للأساتذة حسب الرتبة العلمية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، مستخدمة أداة لجمع البيانات تمثلت في استبيان يتكون من 24 بندا، على عينة من 30 مخبر بحث بجامعة سطيف والتي أنشأت قبل 2003. وذلك في الفترة بين فيفري وجوان 2011. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: - هناك فروقا في الإنتاجية العلمية للباحثين حسب الدرجة العلمية لصالح الدرجة العلمية الأعلى. – هناك دور فعال للمخابر البحثية للنهوض بالحث العلمي في الجزائر (5).

2- دراسة سليمة عشوري (2015): بعنوان: "دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية". وقد طرحت التساؤل التالي: ما هو دو المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية؟ وتفرعت عنها التساؤلات التالية: 1- ما هو دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي على المستوى المعرفي؟2-ما هو دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي على المستوى البشري (الأساتذة- الطلبة)؟3-ما هو دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي على المستوى المجتمعي؟ وقد هدفت الدراسة إلى: - التعرف على دور مخابر البحث العلمي. - توضيح الأدوار التي تقوم بها مخابر البحث والتي تساهم فعليا في ترقية البحث العلمي. - التعرف على كم ونوع البحوث التي تنجزها مخابر البحث.- الكشف عن دور مخابر البحث في تكوين الأفراد من اجل ترقية البحث العلمي. - الكشف عن دور مخابر البحث سواء على مستوى المخبر في حد ذاته أو على مستوى النسق الجامعي أو على الصعيد الاجتماعي. - الكشف عن علاقة المخبر بالمجتمع. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. باستخدام استمارة بيانات من ثلاثة محاور تتضمن 25 سؤالا. على عينة من 17 مخبرا من أصل 31 مخبرا. في الفترة من 15 أفريل إلى 05 ماي 2015. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: - تساهم المخابر في تطوير البحث العلمي من خلال الملتقيات والأيام الدراسية والندوات الفكرية والمنشورات العلمية، ولو بنسب قليلة. – يساهم المخبر في أداء أدوار التأطير والإشراف سواء للأساتذة أو الطلبة. – علاقة المخبر بالمؤسسات الاجتماعية والصناعية ضعيفة (عشوري، 2015).

3- دراسة عادل مستوي، سمير كسيرة (2015): بعنوان: "التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013". تمحورت إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي الموالي: ما هو واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وما مدى دوره في تطوير وإنتاج المعرفة العلمية؟. ولقد أمكن تقسيم الإشكالية الرئيسة إلى الأسئلة الفرعية الموالية: 1- ما هو واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في الفترة (1990-2013)؟. 2- ما هو دور الجامعة الجزائرية ومخابر البحث العلمي في انجاز وخلق المعرفة؟. 3- ما هي ابرز التحديات والمعوقات التي يعاني منها التعليم العالي في إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر؟. وتجيب الدراسة على المحاور التالية:أولا: واقع وبعض مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) ثانيا: دور الجامعة الجزائرية ومخابر البحث العلمي في انجاز البحوث العلمية وخلق المعرفة العلمية. ثالثا: التحديات، المعوقات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم العالي يعاني من عدة مشكلات التي تعرقل انتاج المعرفة العلمية: نقص الحوافز المادية، نقص المراجع العلمية الخاصة بالبحث، ونقص التجهيزات والوسائل العلمية - نظرة المجتمع السلبية للبحث العلمي.- اثر الإجراءات الإدارية على مدى انجاز البحث العلمي ومشكلة النشر. - عدم وجود نظام مالي واضح خاص بالبحث العلمي والعاملين فيه. - عدم وجود منهجية واضحة في مسيرة البحث العلمي يتم الالتزام بها إداريا. - إن طبيعة البحوث والدراسات على قلتها لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية. - انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي. - افتقاد البحث العلمي الجامعي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم، بالرغم المجهودات المبذولة، خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي، لذلك بقيت مجهودات الباحثين يطغى عليها طابع الفردية في اختيار المواضيع التي لا تخدم في النهاية الأهداف المشتركة العامة (مستوي، 2016).

التعليق على الدراسات السابقة: تناولت كل الدراسات دور المخابر في تطوير البحث العلمي، وهو ما تناولته دراستنا. بالإضافة إلى تناول الموضوع من زوايا مختلفة؛ منها تقييم أدواره، الصعوبات التي تعرقل دور المخابر في تطوير البحث العلمي، ومنها من تناولت الموضوع في علاقته مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. وهي نقاط تختلف مع دراستنا، على الرغم من التشابه في معظم نواحي الطرح والمدخل النظري والبناء المنهجي. مما يعني أننا استفدنا من هذه الدراسات خاصة في الجانب النظري.

اجراءات الدراسة المنهجية

1- منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات.

2- عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من بعض الأساتذة المنخرطين في مخابر البحث بقسم علم النفس وقد بلغ عددهم 16 أستاذا. وهي عينة قصدية.

3- أدوات الدراسة وخصائصها السيكومترية:

تمثلت في استبيان من اعداد الباحثان يتكون من 20 بندا ضمن محورين، المحور الأول: دور المخبر في تحقيق أهداف التعليم العالي ويتكون من 10 بنود، المحور الثاني: دور المخبر في تطوير الأداء الأكاديمي للأستاذ ويتكون من 10 بنود.

صدق الأداة: بعد اعداد الصورة الأولية للأداة تم عرضها على 05 محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، بحيث تم قبول معظم بنود الأداة بنسبة 95%؛ ما عدا بعض الملاحظات تخص الصياغة والتي قمنا بتعديلها حسب ملاحظات السادة المحكمين.

4- الأساليب الإحصائية:

اعتمدنا على التكرارات والنسب المئوية.

5- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

عرض نتائج الفرضية الأولى: - يحقق مخبر البحث أهداف التعليم العالي.

جدول (01): استجابات الأساتذة على فقرات المجال الأول (10 فقرات)

الرقم	التقييم	العدد	النسبة	الترتيب
1	عالية جدا	4	%25.00	2
2	عالية	9	%56.25	1
3	متوسطة	2	%12.50	3
4	ضعيفة	1	%6.25	4
5	ضعيفة جدا	00	%00	5

الجدول(1) يوضح استجابات عينة الدراسة لتقييم المجال الأول – دور المخبر في تحقيق أهداف التعليم العالي - وقد أظهرت نتائج الجدول أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبون بدرجة عالية، وذلك بنسبة بلغت 56.25.00%من إجمالي استجابات أفراد عينة الدراسة على المجال، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبون بدرجة عالية جدا على هذا المجال، وذلك بنسبة بلغت 25.00%من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثالثة المستجيبون بدرجة متوسط بنسبة، 12.50، وفي المرتبة الرابعة المستجيبون بدرجة ضعيف بنسبة 6.25%. وفي المرتبة الأخيرة المستجيبون بدرجة ضعيف جدا بنسبة 00%. هذا يعني أن مخابر البحث ساهمت في تطوير التعليم العالي وبدرجة عالية، ومنه تحقق الفرضية الأولى.

- عرض نتائج الفرضية الثانية: - يطور مخبر البحث من الأداء الأكاديمي للأستاذ

جدول (02): استجابات الأساتذة على فقرات المجال الثاني (10 فقرات)

الرقم	التقييم	العدد	النسبة	الترتيب
1	عالية جدا	2	%12.50	3
2	عالية	11	%68.75	1
3	متوسطة	3	%18.75	2
4	ضعيفة	00	%00	4
5	ضعيفة جدا	00	%00	4

الجدول(2) يوضح استجابات عينة الدراسة لتقييم المجال الثاني – دور المخبر في تطوير الأداء الأكاديمي للأستاذ - وقد أظهرت نتائج الجدول أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبون بدرجة عالية، وذلك بنسبة بلغت 68.75%من إجمالي استجابات أفراد عينة الدراسة على المجال، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبون بدرجة متوسطة على هذا المجال، وذلك بنسبة بلغت 18.75%من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثالثة المستجيبون بدرجة عالية جدا بنسبة، 12.50، وفي المرتبة الأخيرة المستجيبون بدرجة ضعيف وضعيف جدا بنسبة 00%. هذا يعني أن مخابر البحث ساهمت في تطوير التعليم العالي وبدرجة عالية، ومنه تحقق الفرضية الثانية.

مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

مناقشة نتائج الفرضية الأولى: إن تحقق الفرضية الأولى يشير إلى أن مخابر البحث العلمي قد ساهمت فعلا في تحقيق أهداف التعليم العالي، بما أن الغرض من وجودها هو تحقيق قفزة في جودة التعليم العالي، وذلك بما تقدمه مخابر البحث من أبحاث ومشاريع ونشر أعمال وتأطير الطلبة في مستويات الدراسات العليا. وعليه يمكن القول أن مخابر

البحث العلمي ساهمت بشكل كبير في تطوير برامج التعليم العالي، ولعل ما يثبت ذلك هو اتفاق دراستنا مع العديد من الدراسات السابقة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة (مشحوق ابتسام 2012) التي توصلت إلى أن هناك علاقة بين انشاء مخابر البحث وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر؛ متمثلة في منشورات وأبحاث الأساتذة خاصة درجة الأستاذية، وأن هناك دور فعال للمخابر البحثية للنهوض بالحث العلمي في الجزائر. وكذلك دراسة (سليمة عشوري 2015) في أن المخابر تساهم في تطوير البحث العلمي من خلال الملتقيات والأيام الدراسية والندوات الفكرية والمنشورات العلمية. كما أن المخبر يساهم في أداء أدوار التأطير والإشراف سواء للأساتذة أو الطلبة وهو ما توصلنا اليه.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية: تشير نتائج الفرضية الثانية إلى مخابر البحث العلمي قد ساهمت في تطوير الأداء الأكاديمي للأستاذ من خلال انخراط الأستاذ في مختلف أنشطة المخبر من ندوات علمية وملتقيات وأيام دراسية وتكوينية ومقالات علمية، مما ينعكس على مستواه المعرفي والبيداغوجي، وهو ما ينعكس على توظيف هذه المعارف في عمليات التدريس والاشراف والتواصل مع الطالب والمحيط بصفة عامة. وهو ما يتفق مع دراسة (سليمة عشوري 2015) عندما أوضحت دور مخابر البحث في تكوين الأفراد من أجل ترقية البحث العلمي، وكذلك اسهامات مخابر البحث سواء على مستوى المخبر في حد ذاته أو على مستوى النسق الجامعي (الأساتذة) أو على الصعيد الاجتماعي.

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن مخابر البحث العلمي قد ساهمت بدرجة عالية في تحقيق أهداف التعليم العالي التي تعمل على تحقيق المعرفة نوعيا وكميا، وتوسيع مجالات البحث في مختلف التخصصات، وخلق مشاريع بحث تتماشى ومتطلبات سوق العمل. وكذلك مساهمة مخابر البحث في تطوير مكتسبات الأستاذ المعرفية وتقنيات ومنهجية البحث والتواصل المباشر مع المجتمع بمؤسساته المختلفة. مما يعني أن دور المخابر كان ايجابيا في تحقيق تطلعات الجامعة الجزائري، رغم وجود بعض النقائص والعراقيل التي تقف أمام تحقيق هذا المشروع.

مقترحات الدراسة:

- ضرورة تفعيل الدور الحقيقي للمخبر.
- اعتماد أنشطة المخابر ضمن الآليات القوية في تقييم برامج التعليم العالي.
- تزويد المخابر بالأجهزة قصد ترقية البحث العلمي.
- اعتماد استراتيجية التقييم دوريا على أساس الإنتاج العلمي.
- ربط وظيفة المخبر بمتطلبات سوق العمل والعمل مع الشركاء الاجتماعيين.
- فتح قنوات اتصال وتواصل مع مخابر بحث في جامعات خرج الوطن.

قائمة المراجع:

- التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ت.أ /33/ 2015/02 سبتمبر 2015، الفترة التشريعية السابعة دورة الخريف 2015 لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية. www.apn.dz/AR/textes-de-lois 2016/08/04.
- جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (2019). البحث العلمي في الجزائر www.usthb.dz. تاريخ الاسترجاع: 2019/01/03
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2009). العدد 62،
- عزوز ،على (2012). دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقى الوطني: آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر، 26، 25، 24، 23أفريل، ، 2012،

- عشوري، سليمة (2015). دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية-دراسة ميدانية على مخابر البحث بجامعة بسكرة- رسالة ماستر في علم اجتماع التربية ، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة،
- فرشان ،دليلة (2012). دور مخابر البحث في تكوين طلبة الدراسات العليا، الملتقى الوطني: آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر1، أيام 23-24-25-25 أفريل 2012،
- مستوي ،عادل و كسيرة، سمير (2015). التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013، مجلة: .Cybrarians Journalالعدد 40، ديسمبر2015 www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com.
- مشحوق، ابتسام(2012). العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر-دراسة حالة جامعة فرحات عباس، سطيف- رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا جامعة قسنطينة. bu.umc.edu.dz/theses/psychologie/AMEC3830.pdf
- مهلو، يوسف (2015). البحث العلمي في الجزائر؛ رؤية في رؤيا، inspiremagazine.anasr.org
- نشرة إعلامية COURRIER CRASC(2000). تصدر عن مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 16 مارس/أفريل 2000